التَّحْقِيقُ الصَّرْفِيُّ

أ . م. رضا هادي حسُّون

قسم علوم القرآن - كلية التربية - الجامعة المستنصرية

البريد الإليكتروني: Redhahadi@gmail.com

الملخص

التحقيقُ هو الكشفُ عن الحقيقةِ في المسائلِ المختلَفِ فيها، أو المسائلِ التي أخطأَ فيها بعضُ العلماءِ، وبيانُ الأخطاء، ونقدُها بالأدلّةِ المعتبرَةِ. ويتنوَّعُ التحقيقُ بتنوُّعِ المسائلِ التي يقعُ عليها، فثمَّةَ تحقيقٌ نحويٌّ في المسائلِ النحويَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ صرفيٌّ في المسائلِ الصرفيَّةِ... إلخ. وليسَ الغرضُ من هذا البحثِ الوجيزِ استقراءَ أخطاءِ الصرفيّينَ كلِّها، وبيانَ الصوابِ بالأدلَّةِ المعتبرَةِ، بلِ المقصودُ التنبيهُ على فائدةِ التحقيقِ في المسائلِ الصرفيَّةِ المختلِفةِ، وبيانُ بعضِ الأُسسِ التي ينبغي للمحقِّقِ أن يَستنِدَ إليها في تحقيقِهِ الصرفيِّ، وذلكَ بِالكلامِ على بعضِ المسائلِ المنتخَبةِ، وهي مسألة في الاقتران الصرفيّ، ومسألة في الدور الصرفيّ، ومسألة في المصطلح الصرفيّ، ومسألة في الاستعمال الصرفيّ.

Abstract

The investigation is to reveal the truth in the disputed issues, or issues that made a mistake which some scientists, and the statement of errors, and critique the evidence considered. Varies investigate the diversity of issues which it is located, there are grammatical achievement in grammatical issues, and there are issues in achieving morphological morphological... Etc. And not the purpose of this research brief extrapolation errors Abvien whole, and the statement is right evidence considered, but rather alert the utility to investigate the issues morphological different, and the statement of some of the foundations that should investigator that it is based on achievable morphological, so to speak on some of the issues elected, an issue in pairing morphological, and the question of the Cycle in morphological, and the issue in the term morphological, and the issue of the use of morphological.

مدخلٌ:

التَّحْقِيقُ: هو الكشفُ عن الحقيقةِ في المسائلِ المختلَفِ فيها، أو المسائلِ التي أخطأَ فيها بعضُ العلماءِ، وبيانُ الأخطاءِ، ونقدُها بالأدلّةِ المعتبرَةِ(١).

ويتنوَّعُ التحقيقُ بتنوُّعِ المسائلِ التي يقعُ عليها، فثمَّةَ تحقيقٌ فقهيٌّ في المسائلِ الفقهيّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ تأريخيٌّ في المسائلِ التأريخيَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ لغويٌّ في المسائلِ اللغويَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ نحويٌّ في المسائلِ النحويَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ صرفيٌّ في المسائلِ الصرفيَّةِ... إلخ.

وليسَ الغرضُ من هذا البحثِ الوجيزِ استقراءَ أخطاءِ الصرفيّينَ كلِّها، وبيانَ الصوابِ بالأدلَّةِ المعتبرَةِ، بلِ المقصودُ التنبيهُ على فائدةِ التحقيقِ في المسائلِ الصرفيَّةِ المختلِفةِ، وبيانُ بعضِ الأُسسِ التي ينبغي للمحقِّقِ أن يَستنِدَ إليها في تحقيقِهِ الصرفيِّ، وذلكَ بِالكلامِ على بعضِ المسائلِ المنتخَبةِ.

مسألةٌ في الاقترانِ الصرفيِّ:

لا يمكنُ أن تدلَّ الصيغةُ الصرفيَّةُ على المعنى الصرفيِّ، وهيَ خارجةٌ عنِ السياقِ، بل لا بدَّ من دخولِها في التركيبِ اللغويِّ؛ لتكونَ عنصرًا من عدَّةِ عناصرَ تتآزَرُ؛ للدلالةِ على المعنى الكلِّيِّ المقصودِ من النصِّ.

وقد نسبَ العلماءُ الأثرَ الدلاليَّ المُسمَّى بـ(المعنى الصرفيِّ) إلى الصيغةِ الصرفيَّةِ تجوُّزًا؛ لأنَّ الصيغةَ الصرفيَّةَ هيَ العنصرُ الأوّلُ في تحديدِ المعنى الصرفيِّ، وإنْ لم تكنِ العنصرَ اللغويَّ الوحيدَ في ذلكَ.

ومن هنا كانَ لا بدَّ في (التفسيرِ الصرفيِّ) منَ الاعتمادِ اعتمادًا كبيرًا على (الاقترانِ الصرفيِّ)، أعني الاعتمادَ على اقترانِ الصيغةِ الصرفيَّةِ بالقرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي تُحيطُ بها، وتُعينُ المفسِّرَ على تحديدِ معناها، كالموادِّ الاشتقاقيَّةِ، والعناصرِ الإعرابيَّةِ (العلاماتِ، والعلاقاتِ)، والأدواتِ النحويَّةِ(٢).

ويُؤخَذُ على المصنَّفاتِ الصرفيَّةِ في معظمِ مواضعِ الدلالةِ الصرفيَّةِ أنَّها خلتْ، أو كادت تخلو من الإشارةِ إلى العناصرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي تُسهِمُ في تحديدِ المعنى الصرفيِّ.

والأمثلةُ على ذلكَ كثيرةٌ، سأكتفي بذكرِ نصٍّ واحدٍ لسيبويهِ يقولُ فيهِ: ((بَابُ مَوْضِعِ «افْتَعَلْتُ»، تَقُولُ: اشْتَوَى الْقَوْمُ، أَيِ: اتَّخَذُوا شِوَاءً. وَأَمَّا «شَوَيْتُ»، فَكَقَوْلِكَ: أَنْضَجْتُ... وَأَمَّا «كَسَبَ»، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَصَابَ، وَأَمَّا «اكْتَسَبَ»، فَهُوَ التَّصَرُّفُ، وَالطَّلَبُ، وَالاجْتِهَادُ، بِمَنْزِلَةِ الاضْطِرَابِ... وَأَمَّا «انْتَزَعَ»، فَإِنَّمَا هِيَ خَطْفَةٌ، كَقَوْلِكَ: اسْتَلَبَ، وَأَمَّا «نَزَعَ»، فَإِنَّهُ تَحْوِيلُكَ إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى نَحْوِ الاسْتِلَابِ))(٣).

فسيبويهِ في هذا النصِّ مثلًا ذكرَ لصيغةِ (افْتَعَلَ) عدَّةَ مَعَانٍ، أبرزُها: (الاتِّخاذُ، والتصرُّفُ، والخَطفةُ)، ولكنّهُ أهملَ إهمالًا تامًّا الكلامَ على القرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي يُعتمَدُ عليها في تحديدِ المعاني الصرفيَّةِ التي تدلُّ عليها هذهِ الصيغةُ.

ومن هنا نجدُ كثيرًا من المفسِّرينَ يختلفونَ عندَ تحديدِ بعضِ المعاني الصرفيَّةِ، فيتركونَ القارئَ في حَيرةٍ وجهالةٍ. وسأكتفي بمثالٍ واحدٍ قصدًا إلى الاختصار:

قالَ تَعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾(٤).

اختلفَ المفسِّرونَ في تحديدِ معنى صيغةِ الفعلِ المزيدِ (اسْتَبْدَلَ) في هذهِ الآيةِ، على ثلاثةِ أقوالٍ رئيسةٍ:

١- معناها هو (الأَخْذُ)، أي: أخذُ البَدَلِ، قال الطبريُّ: ((قَالَ لَهُمْ مُوسَى: أَتَأْخُذُونَ الَّذِي هُوَ أَخَسُّ خَطَرًا وَقِيمَةً وَقَدْرًا مِنَ الْعَيْشِ، بَدَلًا بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ خَطَرًا وَقِيمَةً وَقَدْرًا. وَذَلِكَ كَانَ اسْتِبْدَالَهُمْ. وَأَصْلُ الاسْتِبْدَالِ: هُوَ تَرْكُ شَيْءٍ لِآخَرَ غَيْرِهِ، مَكَانَ الْمَتْرُوكِ))(٥).

٢- معناها هو (الطَّلَبُ)، أي: طلبُ البدَلِ، قال ابنُ عطيَّةَ: ((وَالِاسْتِبْدَالُ: طَلَبُ وَضْعِ الشَّيْءِ مَوْضِعَ الْآخَرِ))(٦).

٣- معناها هو (التَّأْكِيدُ)، قال ابنُ عاشورٍ: ((وَقَوْلُهُ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ﴾، السِّينُ وَالتَّاءُ فِيهِ لِتَأْكِيدِ الْحَدَثِ، وَلَيْسَ لِلطَّلَبِ))(٧).

والتحقيقُ أنَّ معنى صيغةِ المزيدِ (اسْتَبْدَلَ) في هذهِ الآيةِ الكريمةِ هو: (الطلبُ)؛ بدلالةِ القرائنِ القطعيَّةِ الواردةِ في الآيةِ نفسِها، وهيَ:

- عبارةُ: ﴿فَادْعُ لَنَا﴾، والدُّعاءُ صورةٌ من صورِ الطلبِ، يصدرُ من الأدنى إلى الأعلى، أي: اطلُبْ لنا من ربِّكَ، بصيغةِ الدُّعاءِ.

- عبارةُ: ﴿يُخْرِجْ لَنَا﴾، والفعلُ المضارعُ هنا مجزومٌ؛ لأنَّهُ واقعٌ في جوابِ الطلبِ، فالمقصودُ الإخراجُ الذي سيحصلُ بعدَ الطلب.

- عبارةُ: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾، وفعلُ الأمرِ هنا يدلُّ على عدمِ حصولِ الهبوطِ، قبلَ صدورِ الأمرِ، فلو كانوا حينَ أمرَهُم بالهبوطِ هابطينَ في الواقعِ، لما صدرَ منهُ الأمرُ، فدلَّ هذا على أنَّ الهبوطَ غيرُ واقعٍ منهم. وواضحٌ أنَّ الأرضَ التي هم فيها تخلو مِنَ (البَقْلِ والقِثَّاءِ والفُومِ

والعَدَسِ والبَصَلِ)، فكيفَ يأخذونَ شيئًا ليسَ في مُتناولِ أيديهم؟!

– عبارةُ: ﴿مَا سَأَلْتُمْ﴾، وهيَ صريحةٌ في الدلالةِ على معنى (الطَّلَبِ)، فالسؤالُ صورةٌ من صورِ الطلبِ، كما هو معلومٌ.

فهذهِ القرائنُ تدلُّ دلالةً واضحةً على أنّ المعنى الصرفيَّ لصيغةِ المزيدِ (اسْتَبْدَلَ) في هذهِ الآيةِ هو معنى (الطَّلَبِ)، لا معنى (الأَخْذِ)، ولا معنى (التَّأْكِيدِ).

مسألةٌ في الدَّوْرِ الصرفيِّ:

الدَّوْرُ في التفسيرِ: أن يكونَ اللفظُ المستعملُ للتفسيرِ مجهولَ المعنى، ولا يُفهَمُ معناهُ إلَّا باللفظِ المرادِ تفسيرُهُ، وهذا مُحالٌ؛ لأنَّهُ يعني أن يكونَ الشيءُ معلومًا قبلَ أن يكونَ معلومًا، وأن يتوقَّفَ الشيءُ على نفسِهِ(٨).

وفي بعضِ المصنَّفاتِ الصرفيَّةِ أمثلةٌ للدَّوْرِ الصرفيِّ، أذكرُ منها ما جاءَ في قولِ الرضيِّ الأستراباذيِّ: ((أَيْ: لِوُجُودِكَ مَفْعُولَ «أَفْعَلَ» عَلَى صِفَةٍ، وَهِيَ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِأَصْلِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتَ، فَارْبِطْ»، أَيْ: وَجَدْتَ فَرَسًا كَرِيمًا، وَ«أَسْمَنْتَ»، أَيْ: وَجَدْتَ سَمِينًا، وَ«أَبْخَلْتُهُ»، أَيْ: وَجَدْتُهُ بَخِيلًا، أَوْ كَوْنُهُ مَفْعُولًا لِأَصْلِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَحْمَدْتُهُ»، أَيْ: وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «أَفْحَمْتُكَ»، أَيْ: وَجَدْتُكَ مُفْحَمًا، فَكَأَنَّ (أَفْعَلَ) فِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ نَفْسِ (أَفْعَلَ)، كَقَوْلِكَ فِي التَّعَجُّبِ: «مَا أَعْطَاكَ لِلدَّنَانِيرِ»! وَيُقَالُ: «أَفْحَمْتُ الرَّجُلَ»، أَيْ: أَسْكَتُّهُ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبَ، لِمُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ السُّلَمِيِّ– وَقَدْ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ – : «لِلَّهِ دَرُّكُمْ، يَا بَنِي سُلَيْمٍ، سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجْبَنَّاكُمْ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»(٩)، أَيْ: مَا وَجَدْنَاكُمْ بُخَلَاءَ، وَجُبَنَاءَ، وَمُفْحَمِينَ))(١٠).

والعجيبُ أنَّ الرضيَّ الأستراباذيَّ قد غفل عنِ (الدَّورِ) الحاصلِ في تفسيرِ (أَفْحَمْنَاكُمْ) بـ(وَجَدْنَاكُمْ مُفْحَمِينَ)، وهوَ العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ! والأعجبُ مِن ذلكَ أنَّهُ سوَّغَ هذا الدَّورَ بقولِهِ: ((فَكَأَنَّ (أَفْعَلَ) فِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ نَفْسِ (أَفْعَلَ)، كَقَوْلِكَ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَعْطَاكَ لِلدَّنَانِيرِ!)).

والحقيقةُ أنَّ الرضيَّ لم يبتدِعْ هذا التفسيرَ الصرفيَّ، ولم يتفرَّدْ بهِ، بل لقد سبقَهُ إليهِ بعضُ العلماءِ(١١)، لكنَّهُ حاولَ أن يجدَ لهُ تخريجًا مناسبًا، وتسويغًا مقبولًا، وهو العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ المتكلِّمُ المنطقيُّ(١٢)؛ ولذلكَ نقلتُ نصَّ عبارتِهِ دونَ ما سِواها.

ولنا أن نسألَ: أيُّ اللفظينِ استُعمِلَ أوَّلًا، أهوَ الفعلُ المزيدُ (أَفْحَمَ)، أمِ اسمُ المفعولِ (مُفْحَمٌ)؟

فإنْ قيلَ باستعمالِ الفعلِ المزيدِ (أَفْحَمَ) أوَّلًا، قلنا: إنَّ استعمالَ المزيدِ (أَفْحَمَ) قبلَ اسمِ المفعولِ يعني أنَّهُ كانَ ذا معنًى قبلَ استعمالِ اسمِ المفعولِ، فيكونُ معنى اسمِ المفعولِ قبلَ

استعمالِهِ معدومًا، فكيفَ يُفَسَّرُ الموجودُ المعلومُ بالمعدومِ المجهولِ؟!

وإنْ قيلَ باستعمالِ اسمِ المفعولِ (مُفْحَم) أوَّلًا، قلنا: فَسِّرُوا لنا معنى (المُفْحَم)، فلنْ تقولوا إلَّا: إنَّهُ اسمٌ يدلُّ على من وَقَعَ عليهِ الفعلُ المزيدُ (أَفْحَمَ).

ولا يجوزُ تسميتُهُ بـ(المُفْحَم) قبلَ وقوعِ فعلِ (الإفحامِ) عليهِ، كما أنَّكم لا تُسمُّونَ زيدًا مضروبًا إلَّا بعدَ أن يقعَ عليهِ فعلُ (الضَّرْب). وهذهِ التسميةُ منكم دليلٌ على أنَّكم تعرفونَ معنى (الإفحامِ) قبلَ تسميةِ المفعولِ بـ(المُفْحَمِ).

ومن هنا ندركُ واضحًا بطلانَ هذهِ الطريقةِ في التفسيرِ؛ لأنَّ معنى (المُفْحَمِ) لا يُعرَفُ إلَّا بعدَ معرفةِ معنى المزيدِ (أَفْحَمَ)، فكيفَ ساغَ تفسيرُ المزيدِ (أَفْحَمَ) بقولهم: وَجَدْتُهُ مُفْحَمًا؟!

والتحقيقُ أنَّ صيغةَ المزيدِ (أَفْحَمَ) تدلُّ على معنى (الجَعْلِ)، لا على معنى الوِجْدَانِ (الوجودِ)، يقالُ: فَحَمَ عَنِ الْكَلَامِ، وأَفْحَمَهُ عَنِ الْكَلَامِ، كما يُقالُ: سَكَتَ عَنِ الْكَلَامِ، وأَسْكَتَهُ عَنِ الْكَلَامِ.

فالمعنى الاشتقاقيُّ لمادَّةِ (ف ح م) قريبٌ من معنى (السُّكونِ والانقطاعِ عن الفعلِ). وللمجرَّدِ (فَحمَ) ثلاثُ لغاتٍ مستعمَلةٍ، فهو يأتي من بابِ (نَصرَ)، فيقالُ: (فَحَمَ يَفْحُمُ)، ويأتي من بابِ (مَنَعَ)، فيقالُ: (فَحَمَ يَفْحَمُ)، ويأتي من بابِ (عَلِمَ)، فيقالُ: (فَحِمَ يَفْحَمُ).

وفي هذهِ اللغاتِ الثلاثِ يكونُ المعنى الاشتقاقيُّ للفعلِ (فَحمَ) قريبًا من معنى (السُّكونِ)، فيقالُ: (فَحَمَتِ الْقَلِيبُ، أَيِ: الْبِئْرُ)، من بابِ (نَصرَ)، بمعنى: سَكَنَ مَاؤُهَا. ويقالُ: (فَحَمَ الصَّبِيُّ، وفَحِمَ)، من بابَي (مَنَعَ)، و(عَلِمَ)، بمعنى: (طَالَ بُكَاؤُهُ، حَتَّى انْقَطَعَ نَفَسُهُ). ويقالُ: (كَلَّمْتُهُ، فَفَحَمَ)، من باب (مَنَعَ)، بمعنى: (سَكَتَ، وَلَمْ يُطِقْ جَوَابًا)(١٣).

فالفعلانِ المجرَّدانِ (سَكَتَ وَفَحَمَ) يدلَّانِ على (سكونِ الفاعلِ وانقطاعِهِ عنِ الفعلِ)، والفعلانِ المزيدانِ (أَسْكَتَ وأَفْحَمَ) يدلَّانِ على (جعلِ الفاعلِ ساكنًا مُنقطِعًا عنِ الفعلِ)، يُقالُ: أَفْحَمَهُ، فَفَحَمَ، كمَا يُقالُ: أَسْكَتَهُ، فسَكَتَ. فالمزيدُ منهما يدلُّ على معنى السببِ، والمجرَّدُ منهما يدلُّ على معنى النتيجةِ.

وهذا كما في قولنا: (جَلَسَ وأَجْلَسَهُ، وخَرَجَ وأَخْرَجَهُ، وضَحِكَ وأَضْحَكَهُ، وغَضِبَ وأَغْضَبَهُ، وفَرِحَ وأَفْرَحَهُ)، فالمجرَّدُ يدلُّ على اتِّصافِ الفاعلِ بأصلِ الفعلِ، والمزيدُ يدلُّ على أنَّ الفاعلَ جَعَلَ المفعولَ يتَّصفُ بأصلِ الفعلِ.

فمعنى (جَلَسَ الشَّاهِدُ) أنَّ الفاعلَ (الشَّاهِد) اتَّصفَ بأصلِ الفعلِ (الجُلُوس)، ومعنى (أَجْلَسَ الْقَاضِي الشَّاهِدَ) أنَّ الفاعلَ (القاضي) جَعَلَ المفعولَ (الشَّاهِد) يتَّصفُ بأصلِ الفعلِ (الجُلُوس)، أي: جَعَلَهُ يَجْلِسُ، أو جَعَلَهُ جَالِسًا.

قالَ سيبويهِ: ((تَقُولُ: دَخَلَ وَخَرَجَ وَجَلَسَ. فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، قُلْتَ: أَخْرَجَهُ وَأَدْخَلَهُ وَأَجْلَسَهُ))(١٤).

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ نفسُهُ: ((فَإِذَا فُهِمَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعْنَى الْغَالِبَ فِي (أَفْعَلَ): تَعْدِيَةُ مَا كَانَ ثُلَاثِيًّا، وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ مَا كَانَ فَاعِلًا لِلَّازِمِ مَفْعُولًا لِمَعْنَى (الْجَعْلِ)، فَاعِلًا لِأَصْلِ الْحَدَثِ عَلَى مَا كَانَ، فَمَعْنَى «أَذْهَبْتُ زَيْدًا»: جَعَلْتُ زَيْدًا ذَاهِبًا، فَـ(زَيْدٌ) مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الْجَعْلِ الَّذِي اسْتُفِيدَ مِنَ الْهَمْزَةِ، فَاعِلٌ لِلذَّهَابِ، كَمَا كَانَ فِي: «ذَهَبَ زَيْدٌ». فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ غَيْرَ مُتَعَدٍّ صَارَ بِالْهَمْزَةِ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ، هُوَ مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الْهَمْزَةِ – أَي: الْجَعْلِ وَالتَّصْيِيرِ – كَأَذْهَبْتُهُ))(١٥).

وقد ذكرتِ المعجماتُ العربيَّةُ القديمةُ استعمالَ الفعلِ المجرَّدِ (فَحِمَ) دالًّا على ما يُقارِبُ معنى الفعلِ المجرَّدِ (سَكَتَ)، واستعمالَ الفعلِ المزيدِ (أَفْحَمَ) دالًّا على ما يُقارِبُ معنى الفعلِ المزيدِ (أَسْكَتَ). ومن ذلك:

– جاءَ في كتابِ (العين): ((وَفَحِمَ الصَّبِيُّ يَفْحَمُ، إِذَا طَالَ بُكَاؤُهُ، حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفَسُهُ، فَلَا يُطِيقُ الْبُكَاءَ، وَأَفْحَمْتُ فُلَانًا، إِذَا لَمْ يُطِقْ جَوَابَكَ))(١٦).

– قالَ الأزهريُّ: ((وَقَالَ اللَّيْثُ: فَحِمَ الصَّبِيُّ، وَهُوَ يَفْحَمُ، إِذَا طَالَ بُكَاؤُهُ، حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفَسُهُ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَالَ الْكِسَائِيُّ: فَحَمَ الصَّبِي يَفْحَمُ فُحُومًا وَفُحَامًا، إِذَا بَكَى، حَتَّى يَنْقَطِعَ. وَقَالَ اللَّيْث: كَلَّمَنِي فُلَانٌ، فَأَفْحَمْتُهُ، إِذَا لَمْ يُطِقْ جَوَابَكَ، قُلْتُ: كَأَنَّهُ شُبِّهَ بِالَّذِي يَبْكِي، حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفَسُهُ، وَشَاعِرٌ مُفْحَمٌ لَا يُجِيبُ مُهَاجِيَهُ(١٧)، وَرَجُلٌ مُفْحَمٌ: لَا يَقُولُ الشِّعْرَ))(١٨).

– قالَ ابنُ فارس: ((وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: بَكَى الصَّبِيُّ حَتَّى فَحِمَ(١٩)، أَيِ: انْقَطَعَ صَوْتُهُ مِنَ الْبُكَاءِ. وَيُقَالُ: كَلَّمْتُهُ، حَتَّى أَفْحَمْتُهُ. وَشَاعِرٌ مُفْحَمٌ، أَيِ: انْقَطَعَ عَنْ قَوْلِ الشِّعْرِ))(٢٠).

– قال نشوانُ الحِميريُّ: ((أَفْحَمَهُ، إِذَا قَطَعَ كَلَامَهُ، مَأْخُوذٌ مِنْ «فَحِمَ الصَّبِيُّ»، إِذَا بَكَى، حَتَّى يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ))(٢١).

فالمعنى المقصودُ من صيغةِ (أَفْعَلَ) في المزيدِ (أَفْحَمَ) في القولِ المنسوبِ إلى عمروِ بنِ معد يكربَ، هو معنى (الجَعْلِ)، لا معنى الوجدانِ.

والذي أوقعَ الرضيَّ وغيرَهُ في هذا الوهمِ: أنَّ السياقَ الذي وردَ فيهِ المزيدُ (أَفْحَمَ) قدِ اشتملَ على فعلينِ آخرينِ يدلَّانِ على معنى (الوجدانِ) حقيقةً، هما (أَجْبَنَ وأَبْخَلَ)، يُقَالُ: أَجْبَنَهُ، بمعنى: وَجَدَهُ جَبَانًا، وأَبْخَلَهُ، بمعنى: وَجَدَهُ بَخِيلًا(٢٢).

وكانَ لأسلوبِ العطفِ أثرٌ كبيرٌ في حصولِ هذا الوهمِ؛ لأنَّ العطفَ بالواوِ يعني الاشتراكَ في الحكمِ العامِّ(٢٣)، فظَنَّ الرضيُّ وغيرُهُ أنَّ عمرَو بنَ معد يكربَ كانَ يقصدُ إلى

الدلالةِ على معنى (الوِجدانِ) في الأفعالِ الثلاثةِ.

ولم أجدْ منَ العلماءِ مَن أشارَ إلى هذا الوهمِ صراحةً، إلَّا ابنَ برِّيٍّ، لكنَّ عبارتَهُ لم تسلمْ مِن بعضِ الوهمِ. جاءَ في لسانِ العربِ: ((قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: يُقَالُ: هَاجَيْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ، بِمَعْنَى: أَسْكَتُّهُ، قَالَ: ويَجِيءُ «أَفْحَمْتُهُ»، بِمَعْنَى: صَادَفْتُهُ مُفْحَمًا، تَقُولُ: «هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ»، أَيْ: صَادَفْتَهُ مُفْحَمًا، قَالَ: ولَا يَجُوزُ فِي هَذَا «هَاجَيْتُهُ»؛ لِأَنَّ الْمُهَاجَاةَ تَكُونُ مِنِ اثْنَيْنِ، وإِذَا صَادَفَهُ مُفْحَمًا، لَمْ يَكُنْ مِنْهُ هِجَاءٌ، فَإِذَا قُلْتَ: «فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»، بِمَعْنَى: «مَا أَسْكَتْنَاكُمْ»، جَازَ، كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ: «وَهَاجَيْنَاكُمْ، فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»، أَيْ: فَمَا أَسْكَتْنَاكُمْ عَنِ الْجَوَابِ))(٢٤).

وخلاصةُ رأيِ ابنِ برِّيٍّ أنَّ الفعلَ المزيدَ (أَفْحَمَ) لهُ استعمالانِ:

١- أن يُستعملَ مسبوقًا بالفعلِ المجرَّدِ (هَجَا)، فيدلُّ على معنى المصادفةِ (الوِجدانِ)، يُقالُ: هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ، بمعنى: وَجَدْتُهُ مُفْحَمًا.

٢- أن يُستعملَ مسبوقًا بالفعلِ المزيدِ (هَاجَى)، فيدلُّ على معنى (الإسكاتِ)، يُقالُ: هَاجَيْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ، بمعنى: أَسْكَتُّهُ.

ولا يجوزُ استعمالُ المزيدِ (أَفْحَمَ)؛ للدلالةِ على معنى المصادفةِ (الوِجدانِ)، إذا كانَ مسبوقًا بالفعلِ المزيدِ (هَاجَى)؛ لأنَّ الأخيرَ يدلُّ بصيغتِهِ على معنى (المشاركةِ)، أي: حصولِ الهجاءِ من الطرفينِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ، ودلالة المزيدِ (أَفْحَمَ) على معنى (المصادفةِ) تستلزمُ أنَّ المتكلِّمَ هَجَا المخاطَبَ، وأنَّ المخاطَبَ سكَتَ عن هجائِهِ، وأنَّ المتكلِّمَ الهاجِيَ وَجدَ المخاطَبَ المهجُوَّ ساكتًا، لا يُطيقُ جوابًا.

والحقيقةُ أنَّ ابنَ برِّيٍّ قد أجادَ في بيانِ الاستعمالِ الثاني؛ لأنَّ المقصودَ من عبارةِ عمرِو بنِ معد يكربَ هو معنى (الإسكاتِ)، أي: جعلِ المهجوِّ يسكُتُ عنِ الجوابِ، ولكنَّهُ لم يسلَمْ منَ الوهمِ نفسِهِ الذي وقعَ فيهِ الرضيُّ ومن سبقَهُ، وهو التفسيرُ بالدَّوْرِ، وذلكَ في قولِهِ: ((ويَجِيءُ «أَفْحَمْتُهُ»، بِمَعْنَى: صَادَفْتُهُ مُفْحَمًا، تَقُولُ: «هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ»، أَيْ: صَادَفْتَهُ مُفْحَمًا)).

وليسَ الوهمُ في إجازةِ استعمالِ المزيدِ (أَفْحَمَ)؛ للدلالةِ على معنى المصادفةِ (الوِجدانِ)، بل في الغفلةِ عنِ الدَّوْرِ الصرفيِّ الحاصلِ في تفسيرِهِ المزيدَ (أَفْحَمَ) بقولِهِ: (صَادَفْتَهُ مُفْحَمًا)، كما ذكرنا من قبلُ.

والتحقيقُ أنَّ المتكلِّمَ إذا جازَ أن يَستعمِلَ المزيدَ (أَفْحَمَ)؛ للدلالةِ على معنى المصادفةِ في قولِهِ: (هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ)، فإنَّ التفسيرَ الصرفيَّ الصحيحَ السليمَ من (الدَّوْرِ) هو قولُنا: (وَجَدْتُهُ فَاحِمًا)، أي: وَجَدْتُهُ سَاكِتًا، وهو اسمُ فاعلٍ من المجرَّدِ (فَحَمَ)، كما أنَّ (السَّاكِتَ) اسمُ

فاعلٍ من المجرَّدِ (سَكَتَ). قالَ الزَّبيدِيُّ: ((وَيُقَالُ لِلَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ أَصلًا: فَاحِمٌ))(٢٥).

وإنّما قلتُ: (إِذَا جَازَ)؛ لأنَّني لا أرى جوازَ ذلكَ أصلًا، ولم أجدْ شاهدًا واحدًا من القرآنِ الكريمِ، أو الحديثِ الشريفِ، أو الشعرِ العربيِّ قديمِهِ وحديثِهِ، يؤكِّدُ هذا الاستعمالَ، بلِ الواردُ من الشواهدِ يؤكِّدُ استعمالَ المزيدِ (أَفْحَمَ)؛ للدلالةِ على معنى (الجَعْلِ)، أي: جَعْلِهِ فَاحِمًا، أي: سَاكِتًا. ومن ذلك:

- عن أمِّ المؤمنينَ عائشةَ: ((فَشَتَمَتْنِي، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا، فَاسْتَقْبَلْتُهَا، فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ أَفْحَمْتُهَا))(٢٦).

جاءَ في شرحِ الحديثِ: ((قَوْلُهَا: «حَتَّى أَفْحَمْتُهَا»، بِالْفَاءِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، أَيْ: أَسْكَتُّهَا، يُقَالُ: أَفْحَمَهُ، إِذَا أَسْكَتَهُ فِي خُصُومَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا))(٢٧).

- قالَ الأخطلُ:

أَفْحَمْتُ عَنْكُمْ بَنِي النَّجَّارِ، قَدْ عَلِمَتْ   عُلْيَا مَعَدٍّ، وَكَانُوا طَالَمَا هَدَرُوا(٢٨).

- قالَ النابغةُ الشيبانيُّ:

بَهَرْتُهُمُ، وَأُفْحِمَ نَاطِقُوهُمْ،   كَمَا بَهَرَ الْمُحَمَّلَةَ الصَّعُودُ(٢٩).

- قالَ ابنُ الروميِّ:

أَحْسَنَتْ وَصْفَهُ مَسَاعِيهِ، حَتَّى   أَفْحَمَتْ كُلَّ شَاعِرٍ وَخَطِيبِ(٣٠).

- قال ابنُ الروميِّ:

فَأَفْحَمَ عَنْهُ كُلَّ طَالِبِ حَاجَةٍ،   وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِامْرِئٍ مُتَكَلَّمُ(٣١).

- قالَ البحتريُّ:

نَطَقْتُ، فَأَفْحَمْتُ الْأَعَادِي، وَلَمْ يَكُنْ   لِيُفْحِمَنِي جُمْهُورُهُمْ، حِينَ يَنْطِقُ(٣٢).

- قالَ السريُّ الرفَّاءُ:

وَفَصَاحَةٍ، لَوْ أَنَّهُ نَاجَى بِهَا   سَحْبَانَ، أَوْ قُسَّ الْفَصَاحَةِ، أَفْحَمَا(٣٣).

- قالَ المتنبّي:

كَصِفَاتِ أَوْحَدِنَا أَبِي الْفَضْلِ، الَّتِي   بَهَرَتْ، فَأَنْطَقَ وَاصِفِيهِ، وَأَفْحَمَا(٣٤).

- قال مهيارُ الديلميُّ:

أَنْتَ الَّذِي لَوْ لَمْ تَكُنْ مُطْمِعِي،   أَفْحَمَنِي الْيَأْسُ، فَلَمْ أَنْطِقِ(٣٥).

والحقيقةُ أنَّ معنى (الوِجدانِ) قد يُفهَمُ من دلالةِ صيغةِ (أَفْعَلَ) على معنى (الجَعْلِ)، لا من صيغةِ (أَفْعَلَ) نفسِها. فإذا قلتُ: (أَغْضَبْتُ زَيْدًا) فالمقصود (جَعَلْتُ زَيْدًا غَاضِبًا)، وقد يُفهَمُ من هذهِ الدلالةِ أنَّني وجدتُ زيدًا غاضبًا، بعد أن لم يكن كذلكَ، لكنَّ هذهِ الدلالةَ ليستْ مقصودةً

من صيغةِ (أَفْعَلَ)، بل هي مفهومةٌ من معنى (الجَعْلِ)، في بعضِ السياقاتِ، دونَ ما سواها.

وبيانُ ذلكَ أنَّني قد أَجعلُ زيدًا غاضبًا، بقولٍ، أو بفعلٍ يصدرُ منّي، وهو حاضرٌ، فأستطيعُ بعدَ ذلكَ الجعلِ أن أجدَهُ (أراهُ) غاضبًا، وقد أجعلُهُ غاضبًا، بقولٍ أو بفعلٍ، وهو غائبٌ عنّي، فلا أستطيعُ أن أجدَهُ (أراهُ) كذلكَ.

وكذلكَ الأمرُ في الفعلِ المزيدِ (أَفْحَمَ)، فالمقصودُ منهُ الدلالةُ على معنى (الجَعْلِ)، تقولُ: أَفْحَمْتُ زَيْدًا، إذا جعلتَهُ فَاحِمًا (سَاكِتًا)، فإن كانَ حاضرًا، استطعتَ أن تجدَهُ (تراهُ) كذلكَ، وإن كانَ غائبًا، لم تستطعْ أن تجدَهُ (تراهُ) بهذِهِ الحالِ.

ومن هنا كانتِ الدلالةُ المقصودةُ من صيغةِ المزيدِ (أَفْحَمَ) هيَ الدلالةُ على معنى (الجَعْلِ) حصرًا، لا معنى (الوِجدانِ، أوِ المصادفةِ).

وقد أَثلَجَتْ صدري حاشيةٌ، قرأتُها بعدَ كتابةِ هذِهِ السطورِ، كَتَبَها محقِّقو كتابِ (شَرْحِ شَافِيَةِ ابنِ الحاجِبِ) تعليقًا على نصِّ الرضيِّ المذكورِ آنفًا، جاءَ فيها بعدَ أن نقلوا نصَّ ابنِ بَرِّيٍّ المذكورَ آنفًا: ((وَبِهذَا يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِمَعْنَى: وَجَدَهُ ذَا كَذَا، بَلْ مَعْنَاهُ: جَعَلَهُ ذَا كَذَا))(٣٦).

مسألةٌ في المصطلَحِ الصرفيِّ:

قد يُخطئُ بعضُ الصرفيّينَ عندَ التفريقِ بينَ بعضِ المصطلحاتِ الصرفيَّةِ، كأن يُقيِّدَ (المصطلحُ) بالدلالةِ على معنًى أخصَّ منَ المعنى الذي وُضِعَ لهُ في الأصلِ الاصطلاحيِّ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ قولُ ابنِ مالكٍ: ((وَالَّذِي لِإِلْفَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ، كَـ: استَعْظَمْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ عَظِيمًا، وَاستَصْغَرْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ صَغِيرًا، وَاستَكْثَرْتُهُ، إِذا وَجَدْتَهُ كَثِيرًا، وَاستَقْلَلْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ قَلِيلًا، وَاستَحْسَنْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ حَسَنًا، وَاسْتَقْبَحْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ قَبِيحًا، وَاستَحْلَيْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ حُلْوًا، وَاستَفْظَعْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ فَظِيعًا. وَكَذَا تَقُولُ فِيمَا تَعُدُّهُ عَظِيمًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ كَثِيرًا، أَوْ قَلِيلًا، أَوْ حَسَنًا، أَوْ قَبِيحًا، أَوْ حُلْوًا، أَوْ فَظِيعًا، وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ))(٣٧).

ذكرَ ابنُ مالكٍ في هذا النصِّ معنيينِ لصيغةِ (اسْتَفْعَلَ):

الأوّل– معنى (الإِلْفَاءِ)، ويُسمَّى: (الإِصَابَةَ)(٣٨)، و(الوُجُود)(٣٩)، أي: (الوِجْدَان). وفي هذا المعنى يجدُ الفاعلُ المفعولَ متَّصفًا بصفةٍ مشتقَّةٍ من أصلِ الفعلِ، كقولنا: (اسْتَبْخَلَ زَيْدٌ عَمْرًا)، أي: أنَّ الفاعلَ، وهو (زيدٌ)، قد وجدَ المفعولَ، وهو (عمرٌو)، متَّصفًا بصفةِ (البُخْلِ) المشتقَّةِ من أصلِ الفعلِ (ب خ ل)، والتقديرُ: (وَجَدَ زَيْدٌ عَمْرًا بَخِيلًا).

والثاني– معنى (العَدِّ)، ويُسمَّى (الاعْتِقَادَ)(٤٠)، وهو قسمانِ:

١– اعتقادٌ قبلَ الوِجدانِ، ينشأُ من بعضِ ما يراهُ المعتقدُ دليلًا كافيًا على صحَّةِ اعتقادِهِ، كأن

يرى زيدٌ المسافرينَ يقصدونَ منزلَ عمروٍ، فلا يُضيِّفُهُم، فينشأُ في ذهنِهِ اعتقادٌ ببُخلِ عمروٍ.

٢- اعتقادٌ بعدَ الوِجدانِ، ينشأُ من الدليلِ الوِجدانيِّ، فيكونُ اعتقادًا مستمدًّا من الوِجدانِ، ومستنبطًا منهُ، كأن يقصدَ زيدٌ منزلَ عمروٍ، فلا يُضيِّفَهُ، فينشأَ في ذهنِهِ اعتقادٌ ببُخلِ عمروٍ، بعدَ أن وجدَهُ بخيلًا، وِجدانًا واقعيًّا.

ويُفهمُ مِن عبارةِ ابنِ مالكٍ الأخيرةِ: ((وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ))(٤١)، أنَّ معنى (الاعتقادِ) في صيغةِ (اسْتَفْعَلَ) لا يُطابقُ الواقعَ دائمًا، فالفاعلُ، مثلًا، يَسْتَبْخِلُ الكَريمَ، ويَسْتَكْرِمُ البَخِيلَ، ويَسْتَصْعِبُ السَّهْلَ، ويَسْتَسْهِلُ الصَّعْبَ، ويَسْتَحْسِنُ القَبِيحَ، ويَسْتَقْبِحُ الحَسَنَ...إلخ.

والتحقيقُ أنَّ صيغةَ (اسْتَفْعَلَ) إذا صحَّ استعمالُها للدلالةِ على معنى (الاعتقادِ)، فإنَّ هذا التخصيصَ، لا وجهَ لهُ، ولا دليلَ عليهِ، بلِ الاستعمالُ بخلافِهِ. ففي الاعتقادِ الذي يسبقُ الوِجدانَ لدينا احتمالانِ:

١- أن يوافقَ اعتقادُهُ وِجدانَهُ، أي: يُطابقَ اعتقادُهُ واقِعَهُ الوِجدانيَّ، كأَنْ نقولَ مثلًا: (اسْتَبْخَلْتُ عَمْرًا قَبْلَ أَنْ أَزُورَهُ، فَلَمَّا زُرْتُهُ اسْتَيْقَنْتُ بُخْلَهُ)، أي: اعتقدتُ ببُخلِ عمروٍ، قبلَ أن أزورَهُ، فلمَّا زرتُهُ، ازددتُ يقينًا بصحَّةِ اعتقادي.

٢- أن يخالفَ اعتقادُهُ وِجدانَهُ، أي: يُخالفَ اعتقادُهُ واقِعَهُ الوِجدانيَّ، كقولنا: (اسْتَبْخَلْتُ عَمْرًا قَبْلَ أَنْ أَزُورَهُ، فَلَمَّا زُرْتُهُ اسْتَكْرَمْتُهُ)، أي: اعتقدتُ ببُخلِ عمروٍ، قبلَ أن أزورَهُ، فلمَّا زرتُهُ، وجدتُهُ كريمًا، فانتفى اعتقادي ببُخلِهِ.

وفي الاعتقادِ الذي يسبقُهُ الوِجدانُ، يكونُ الاعتقادُ مستمَدًّا من الوِجدانِ، ومطابقًا لهُ، سواء أطابقَ الواقعَ العامَّ، أم لم يطابِقْهُ.

ومن هنا كانَ الإدراكُ في (الاعتقادِ والوِجدانِ) نِسْبِيًّا، وكانتِ الواقعيَّةُ فيهما نِسْبِيَّةً، بمعنى أنَّ لكلِّ مدرِكٍ واقعًا ذا عناصرَ عقليَّةٍ ونفسيَّةٍ: عامَّةٍ (يُشارِكُهُ فيها غيرُهُ)، أو خاصَّةٍ (لا يُشارِكُهُ فيها أحدٌ غيرُهُ).

فقد يعتقدُ زيدٌ أنَّ عَمرًا بخيلٌ، قبلَ أن يزورَهُ، وهو في واقعِ زيدٍ بخيلٌ، فلو زارَهُ لوجدَهُ بخيلًا كما اعتقدَ. وقد يعتقدُ زيدٌ أنَّ عَمرًا بخيلٌ، قبلَ أن يزورَهُ، وهو في واقعِ زيدٍ كريمٌ، فلو زارَهُ لوجدَهُ كريمًا، لا بخيلًا، كما اعتقدَ. وقد يعتقدُ زيدٌ أنَّ عَمرًا بخيلٌ، قبلَ الزيارةِ، أو بعدَها، ويعتقدُ غيرُهُ غيرَ ذلكَ.

وقد يجدُ زيدٌ عَمرًا بخيلًا، وهو في الواقعِ بخيلٌ عندَهُ، وعندَ غيرِهِ. وقد يجدُ زيدٌ عَمرًا بخيلًا، وهو في واقعِ غيرِهِ كريمٌ.

والشواهدُ الدالَّةُ على النِّسْبِيَّةِ في (الإدراكِ)، والنِّسبيَّةِ في (واقعِ المُدْرِك)، أكثرُ مِن أن

تُحصَى، سأكتفي بذكرِ بعضٍ منها:

- قالَ طُرَيْحُ بنُ إسماعيلَ الثَّقَفِيُّ:

لِأَنَّكَ تُولِينِي الْجَمِيلَ بَدَاهَةً، وَأَنْتَ، لِمَا اسْتَكْثَرْتُ مِنْ ذَاكَ، حَاقِرُ(٤٢).

فإذا كانَ طُرَيحٌ يجدُ عطاءَ ممدوحِهِ كثيرًا، ويعدُّهُ كذلكَ، فإنَّ ممدوحَهُ يحقِرُ ذاكَ العطاءَ، أي: لا يجدُهُ إلَّا قليلًا حقيرًا تافهًا، ولا يراهُ إلَّا كذلكَ.

- قالَ العبَّاسُ بنُ الأحنفِ:

أَرَى كُلَّ مَعْشُوقَيْنِ غَيْرِي وَغَيْرَهَا، قَدِ اسْتَعْذَبَا طَعْمَ الْهَوَى، وَتَمَتَّعَا(٤٣).

فإذا كانَ سائرُ المعشوقينَ قد وجدوا طعمَ الهوى عَذْبًا، وعدُّوهُ كذلكَ، فإنَّ العبَّاسَ ومعشوقتَهُ لم يجدا من الهوى إلَّا المرارةَ والأسى والحسرةَ.

- قالَ أبو العتاهيةِ:

اصْبِرْ عَلَى الْحَقِّ تَسْتَعْذِبْ مَغَبَّتَهُ، وَالصَّبْرُ لِلْحَقِّ أَحْيَانًا لَهُ مَضَضُ(٤٤).

مَغبَّةُ الحقِّ هي عاقبتُهُ، وهي عندَ أبي العتاهيةِ عَذْبَةٌ إن جاءت بعدَ صبرٍ، معَ ما في هذا الصبرِ من مَضَضٍ، أي: وجعٍ وألمٍ وحرقةٍ.

- قالَ أبو تمَّامٍ:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ، فَإِنَّنِي صَبٌّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي(٤٥).

فإذا كانَ ماءُ البكاءِ، وهو الدمعُ، عندَ الناسِ مُرًّا؛ لاقترانِهِ بالأسى والحزنِ، فإنَّ أبا تمَّامٍ قدِ استعذبَ دمعَهُ، أي: وجدَهُ عَذْبًا؛ لأنَّهُ كانَ صبًّا (عاشقًا).

- قالَ أبو تمَّامٍ:

وَاسْتَعْذَبُوا الْأَحْزَانَ، حَتَّى إِنَّهُمْ يَتَحَاسَدُونَ مَضَاضَةَ الْأَحْزَانِ(٤٦).

فهؤلاءِ قد وجدوا الأحزانَ عذبةً، وعدُّوها كذلكَ، حتَّى إنَّ بعضَهُم يحسدُ بعضًا على نصيبِهِ من آلامِ الأحزانِ وأوجاعِها.

- قالَ ابنُ الروميّ:

كَيْفَ تَسْتَسْهِلُ إِبْعَادَ امْرِئٍ، قَدْ بَنَى إِلْفَكَ فِيهِ، وَقَطَنْ(٤٧)؟

فإذا كانَ الممدوحُ قد وجدَ إبعادَ ابنِ الروميِّ عنهُ سهلًا، فإنَّ ابنَ الروميِّ يستصعبُ ذلكَ، أي يجدُهُ صعبًا، ويعدُّهُ كذلكَ؛ لأنَّ حُبَّ الممدوحِ قد سكنَ في قلبِهِ، فلا طاقةَ لهُ بالبعدِ عنهُ.

- قالَ ابنُ الروميِّ:

وَتَسْتَلِينُ، الدَّهْرَ، ذَا خُشْنَةٍ فَظًّا، وَتَسْتَخْشِنُ مَنْ لَانَا(٤٨).

فالمعاتَبُ في هذا البيتِ يستلينُ الخَشِنَ، ويستخشنُ الليِّنَ، أي: يجدُ الخَشِنَ ليِّنًا، ويعدُّهُ كذلكَ، ويجدُ الليِّنَ خَشِنًا، ويعدُّهُ كذلكَ.

- قالَ ابنُ الروميِّ:

وَلَوْ وَسَمَ النَّاسُ الْجِبَاهَ بِمَدْحِهِ، إِذًا لَاسْتَلَذُّوا الْوَسْمَ، وَالْوَسْمُ يُؤْلِمُ(٤٩).

فإذا كانَ الوسمُ مؤلِمًا عندَ الناسِ في الأحوالِ كلِّها، فإنَّ ابنَ الروميِّ يقولُ: إنَّ الناسَ لو وَسَموا جِباهَهُم بمدحِ ممدوحهِ، لوجدوا لذلكَ الوسمِ لَذاذةً.

- قالَ ابنُ الروميِّ:

يَا مَنْ رَأَى قَدْرَهُ يَعْلُو مَوَاهِبَهُ، فَلَيْسَ مُسْتَعْظِمًا شَيْئًا، وَإِنْ عَظُمَا(٥٠).

فممدوحُ ابنِ الروميِّ ذو قدرٍ عظيمٍ، يعلو المواهبَ التي يهبُها للناسِ؛ ولذلكَ لا يجدُ الممدوحُ أيَّ شيءٍ من مواهبِهِ عظيمًا، ولا يعدُّهُ كذلكَ، حتَّى لو كانَ عظيمًا في واقعِ الشاعرِ، أو واقعِ غيرِهِ، أو في الواقعِ العامِّ.

- قالَ المتنبّي:

وَيَسْتَكْبِرُونَ الدَّهْرَ، وَالدَّهْرُ دُونَهُ، وَيَسْتَعْظِمُونَ الْمَوْتَ، وَالْمَوْتُ خَادِمُهْ(٥١).

أي: يجدونَ الدهرَ كبيرًا، ويعدُّونَهُ كذلكَ، ويجدونَ الموتَ عظيمًا، ويعدُّونَهُ كذلكَ. والدهرُ كبيرٌ في الواقعِ، والموتُ عظيمٌ في الواقعِ، وإن كان المتنبّي يبالغُ في مدحِ سيفِ الدولةِ، فيجعلُهُ أكبرَ منَ الدهرِ، وأعظمَ من الموتِ.

- قالَ أبو فراسٍ الحمدانيُّ:

يَجْنِي الْخَلِيلُ، فَأَسْتَحْلِي جِنَايَتَهُ؛ حَتَّى أَدُلَّ عَلَى عَفْوِي وَإِحْسَانِي(٥٢).

فإذا كانتِ الجنايةُ مُرَّةً عندَ الناسِ، فإنَّ أبا فراسٍ يجدُ الحلاوةَ في جنايةِ الخليلِ عليهِ.

- قالَ الشريفُ الرضيُّ:

فَيَا ظَالِمًا تَسْتَحْسِنُ النَّفْسُ ظُلْمَهُ، وَيَا قَاتِلًا يَسْتَعْذِبُ الْقَلْبُ قَتْلَهُ(٥٣).

فإذا كانَ الظلمُ قبيحًا عندَ الناسِ، فإنَّ نفسَ الشريفِ الرضيِّ تستحسنُ ظلمَ مخاطَبِهِ لهُ، أي: تجدُ ظلمَهُ حَسَنًا. وإذا كانَ القتلُ مُرًّا عندَ الناسِ، فإنَّ قلبَ الشريفِ الرضيِّ يستعذبُ قتلَ مخاطَبِهِ لهُ، أي: يجدُ قتلَهُ لهُ عَذْبًا.

- قالَ مهيارُ الديلميُّ:

إِذَا الْفِجَاجُ صَعُبَتْ تَذَكَّرَ الْـــ ـــفَوْزَ الَّذِي يُدْرِكُهُ فَاسْتَسْهَلَا(٥٤).

فإذا كانتِ الفجاجُ صعبةً، فإنَّ الممدوحَ يتذكَّرُ الفوزَ الذي يدركُهُ بسلوكِها؛ لذلكَ يستسهلُها، أي: يجدُها سهلةً.

- قالَ أسامةُ بنُ منقذٍ:

وَإِنْ بَلَدٌ عَزَّ الْمُلُوكَ مَرَامُهُ، وَرُمْنَاهُ، ذَلَّ الصَّعْبُ، وَاسْتُسْهِلَ الْوَعْرُ(٥٥).

أي: إذا كانَ ثمَّةَ بلدٌ قدِ استعصى على الملوكِ، فإنّنا إن رُمناهُ استسهلْنَا الوعرَ إليهِ، أي: وجدْنَا الوعرَ عندَ غيرِنَا: سهلًا عندنا.

- قالَ ابنُ الفارضِ:

لَكَ فِي الْحَيِّ هَالِكٌ، بِكَ حَيٌّ، فِي سَبِيلِ الْهَوَى اسْتَلَذَّ الْهَلَاكَا(٥٦).

فإذا كانتِ النفوسُ تفرُّ منَ الهلاكِ، وتستبشِعُهُ، فإنَّ ابنَ الفارضِ قدِ استلذَّ الهلاكَ في سبيلِ مَن يهواهُ، أي: وجد الهلاكَ لذيذًا في سبيلِهِ.

- قالَ البهاءُ زهيرٌ:

وَيَسْتَكْثِرُ الْعُذَّالُ دَمْعًا أَرَقْتُهُ، وَفِي حَقِّكُمْ ذَاكَ الْكَثِيرُ قَلِيلُ(٥٧).

أي: يجدُ العذَّالُ ذلكَ الدمعَ كثيرًا، ويعدُّونَهُ كذلكَ. والدمعُ الذي أراقَهُ الشاعرُ كثيرٌ في الواقعِ؛ بدلالةِ قولِهِ: (ذَاكَ الْكَثِيرُ)، لكنَّهُ يعودُ، فيصِفُهُ بالقلَّةِ؛ لأنَّهُ في حقِّ أحبابِهِ.

يبقى أن أُنبِّهَ على أنَّ الوِجدانَ في صيغةِ (اسْتَفْعَلَ) يُوافقُ الوِجدانَ في صيغةِ (أَفْعَلَ)، يُقالُ: «أَبْخَلْتُهُ»، بمعنى: وجدتُهُ بخيلًا، و«أَحْمَدْتُهُ»، بمعنى: وجدتُهُ محمودًا. قالَ سيبويهِ: ((وَقَالُوا: حَمَدْتُهُ، أَيْ: جَزَيْتُهُ، وَقَضَيْتُهُ حقَّهُ، فَأَمَّا «أَحْمَدْتُهُ»، فَتَقُولُ: وَجَدْتُهُ مُسْتَحِقًّا لِلْحَمْدِ مِنِّي، فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّكَ اسْتَبَنْتَهُ مَحْمُودًا))(٥٨).

والفرقُ بينَ دلالةِ صيغةِ (أَفْعَلَ)، ودلالةِ صيغةِ (اسْتَفْعَلَ) على هذا المعنى: أنَّ الأُولى تُستعملُ للدلالةِ على معنى (الوِجدان) مطلقًا، بخلافِ الثانية، فإنَّها تُستعملُ للدلالةِ على معنى (الوِجدانِ) مقيَّدًا بمعنى (المبالغةِ) تنصيصًا.

وهذا الفرقُ يُناظرُ الفرقَ بينَ هاتينِ الصيغتينِ في الدلالةِ على معنى (الجَعْلِ)؛ فإنَّ صيغةَ (أَفْعَلَ) تدلُّ على معنى (الجَعْلِ) دلالةً مطلقةً، وصيغةَ (اسْتَفْعَلَ) تدلُّ عليهِ دلالةً مقيَّدةً بمعنى (المبالغةِ) تنصيصًا، كما في قولِنا: (أَخْرَجْتُهُ واسْتَخْرَجْتُهُ)(٥٩).

مسألةٌ في الاستعمالِ الصرفيِّ:

تُستعملُ بعضُ الصيغِ الصرفيَّةِ استعمالاتٍ مختلفةً، تبعًا لاختلافِ السياقاتِ التي تردُ فيها. وقد يقصُرُ بعضُ العلماءِ بعضَ الصيغِ الصرفيَّةِ على استعمالٍ خاصٍّ دونَ ما سواهُ.

ومن أمثلةِ ذلكَ أنَّ (د. مصطفى جواد) خَطَّأَ (د. طه حسين)، في استعمالِهِ (الْمَلِيء) بدلًا من (الْمَمْلُوء)(٦٠)، في قولِهِ: ((وَالَّتِي كَانَ يَجْلِسُ الطَّاعِمُونَ مِنْ حَوْلِهَا عَلَى الْأَرْضِ، وَقَدْ وُضِعَ فِي وَسَطِهَا طَبَقٌ عَظِيمٌ مَلِيءٌ بِالْفُولِ، وَالسَّمْنِ أَوِ الزَّيْتِ، وَإِلَى جَانِبِهِ إِنَاءٌ عَظِيمٌ مَلِيءٌ

بِأَلْوَانِ الْمُخَلَّلِ، الْغَارِقَةِ فِي مَاءٍ يَعُبُّ فِيهِ هَؤُلَاءِ الشَّبَابُ، قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا فِي طَعَامِهِمْ))(٦١).

والظاهرُ أنَّ (د. طه حسين) استعملَ الفعلَ المبنيَّ للمجهولِ (مُلِئَ)، لا الوصفَ (مَلِيء)؛ لأنَّ الهمزةَ قد كُتِبَتْ، في الطبعةِ التي رجعتُ إليها، فوقَ الياءِ غيرِ المنقوطةِ، ولم تُكتَبْ بعدَ الياءِ مفردةً على السطرِ. والسياقُ يُوحي بإرادةِ هذا الاستعمالِ؛ بدلالةِ ما قبلَهُ، وهو قولُهُ: (وَقَدْ وُضِعَ). ولا أدري كيفَ كُتِبَتْ في الطبعةِ التي رجعَ إليها (د. مصطفى جواد)، فلم يتيسَّرْ ليَ الرجوعُ إليها.

وتابعَ (د. مصطفى جواد) كثيرونَ، منهم محمَّدٌ العدنانيُّ بقولِهِ: ((وَيَقُولُونَ: إِنَاءٌ مَلِيءٌ بِاللَّبَنِ. وَالصَّوَابُ: مَمْلُوءٌ، أَوْ مَلْآنُ؛ لِأَنَّ الْمَلِيءَ، فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ هُوَ: الْغَنِيُّ...))(٦٢).

والتحقيقُ أنَّ استعمالَ (الْمَلِيءِ) في هذا السياقِ وأمثالِهِ ليسَ خطأً لغويًّا؛ لأنَّ (الْمَلِيءَ) يُستعمَلُ في بعضِ السياقاتِ؛ للدلالةِ على معنى المفعولِ (الْمَمْلُوءِ)، معَ التنصيصِ على (المبالغةِ)، كما في (الْمَجْرُوحِ وَالْجَرِيحِ)(٦٣).

واستعمالُ (الْمَلِيءِ) بالمعنى الذي أنكرَهُ الناقدونَ واردٌ في بعضِ المعجماتِ العربيَّةِ القديمةِ. ومن ذلك:

- جاءَ في كتابِ (العين): ((وَالْمَلْءُ: مِنَ الِامْتِلَاءِ، وَالْمِلْءُ: الِاسْمُ، مَلَأْتُهُ، فَامْتَلَأَ، وَهُوَ مَلْآنُ، مَمْلُوءٌ، مُمْتَلِئٌ، مَلِيءٌ))(٦٤).
- قالَ أبو بكر بنُ الأنباريِّ: ((وَالذَّنُوبُ: الدَّلْوُ الْمَلِيءُ مِنَ الْمَاءِ، تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ))(٦٥).
- قالَ الفارابيُّ: ((وَالسَّجْلُ: الدَّلْوُ الْمَلِيءُ مَاءً))(٦٦).
- قالَ الفارابيُّ: ((وَالذَّنُوبُ: الدَّلْوُ الْمَلِيءُ مَاءً))(٦٧).

واستعمالُ (الْمَلِيءِ) بهذا المعنى واردٌ في بعضِ الرواياتِ، والأشعارِ، والأقوالِ، قديمًا، فليسَ من مبتدعاتِ العصرِ الحديثِ. ومن ذلك:

- جاءَ في الحديثِ المرفوعِ: ((لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًا مَلِيئًا ذَهَبًا، أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًا، أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَأَنَّهُ لَا يَسُدُّ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ))(٦٨).
- يُنسَبُ إلى أبي الأسودِ الدؤليِّ أنَّهُ قالَ في (الدَّلْوِ):

تَجِيءُ مَلِيئَةً طَوْرًا، وَطَوْرًا   تَجِيءُ بِحَمْأَةٍ، وَقَلِيلِ مَاءِ(٦٩).

ولكنَّ الواردَ في ديوانِهِ المحقَّقِ:

تَجِئْكَ بِمَلْئِهَا طَوْرًا، وَطَوْرًا   تَجِئْكَ بِحَمْأَةٍ، وَقَلِيلِ مَاءِ(٧٠).

- روى أبو الفرجِ الأصفهانيُّ عن بعضِ الكوفيّينَ أنَّهُ قالَ: ((حَضَرْنَا دَعْوَةً لِيَحْيَى بْنِ أَبِي

يُوسُفَ الْقَاضِي، وبِتْنَا عِنْدَهُ، فنِمْتُ، فَمَا أَنْبَهَنِي إِلَّا صِيَاحُ بَكْرٍ(٧١)، يَسْتَغِيثُ مِنَ الْعَطَشِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا لَكَ؟ فاشْرَبْ، فَالدَّارُ مَلِيئَةٌ مَاءً...))(٧٢).

– قالَ محمودٌ الورَّاقُ:

وَالْبَسِ الدَّهْرَ عَلَى عِلَّاتِهِ، تَجِدِ الدَّهْرَ مَلِيئًا بِالْعَجَائِبْ(٧٣).

– قالَ أبو تمَّامٍ:

وَالدَّلْوُ بَالِغَةُ الرِّشَاءِ، مَلِيئَةٌ بالرِّيِّ، إِنْ وُصِلَتْ بِبَاعٍ وَاحِدِ(٧٤).

– قالَ ابنُ المعتزِّ: ((فَالْأَطْرَافُ عَلَى مَسَرَّةٍ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَبَرَّةٍ، قَبْلَ أَنْ تَخُبَّ مَطَايَا الْغِيَرِ، وَتُسْفِرَ وُجُوهُ الْحَذَرِ، وَمَا زَالَ الدَّهْرُ مَلِيئًا بِالنَّوَائِبِ، طَارِقًا بِالْعَجَائِبِ))(٧٥).

– قالَ البغويُّ: ((وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾(٧٦)، أَيْ: مَلِيئًا، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مُتَتَابِعًا))(٧٧).

– قالَ الزمخشريُّ: ((وَقَدْ تَمَحَّلَ النَّاسُ بِمَا أَخْرَجُوهُ بِهِ، مِنْ هَذَا الأُسْلُوبِ الشَّرِيفِ، الْمَلِيءِ بِالنُّكَتِ وَالْفَوَائِدِ، الْمُسْتَقِلِّ بِإِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ عَلَى أَبْلَغِ وُجُوهِهِ))(٧٨).

– قال بِنْيَامِينُ التُّطِيْلِيُّ: ((وَبِالْإِجْمَالِ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ بُقْعَةٌ آهِلَةٌ بِالسُّكَّانِ، كَثِيرَةُ الزُّرُوعِ، مِثْلُ مِصْرَ الْوَاسِعَةِ، الْمَلِيئَةِ بِالْخَيْرَاتِ))(٧٩).

– قالَ ابنُ القرطبيِّ الكاتبُ: ((هَذِهِ، وَأَبِيكَ، أُمُّ الرَّسَائِلِ الْمُبْتَكَرَةِ، وَبِنْتُ الْأَفْكَارِ، الَّتِي هَذَّبَتْهَا الْآدَابُ، فَهِيَ فِي سَهْلِ الْإِيجَازِ الْبَرْزَةُ، وَفِي صَوْنِ الْإِعْجَازِ الْمُخَدَّرَةُ، وَالْمَلِيئَةُ بِبَدَائِعِ الْبَدَائِهِ))(٨٠).

وقد أجازَ مجمعُ اللغةِ المصريُّ هذا الاستعمالَ، إمَّا على أنَّ صيغةَ (فَعِيلٍ) مسموعةٌ بكثرةٍ في الصفةِ المشبَّهةِ، وإمَّا على أنَّ تحويلَ صيغةِ (مَفْعُولٍ) إلى صيغةِ (فَعِيلٍ) قياسيٌّ عندَ بعضِ العلماءِ(٨١).

الخاتمةُ:

خُلاصَةُ الحَقَائِقِ الَّتِي خَرَجَ بِهَا البَاحِثُ من هذا البحثِ:

١- المقصودُ بمصطلحِ (التَّحقِيقِ): الكشفُ عن الحقيقةِ في المسائلِ المختلفِ فيها، أو المسائلِ التي أخطأَ فيها بعضُ العلماءِ، وبيانُ الأخطاءِ، ونقدُها بالأدلَّةِ المعتبرةِ.

٢- يتنوَّعُ التحقيقُ بتنوُّعِ المسائلِ التي يقعُ عليها، كالتحقيقِ النحويِّ في المسائلِ النحويَّةِ، والتحقيقِ الصرفيِّ في المسائلِ الصرفيَّةِ... إلخ.

٣- يؤخذُ على المصنَّفاتِ الصرفيَّةِ في معظمِ مواضعِ الدلالةِ الصرفيَّةِ أنَّها خلت، أو كادت تخلو من الإشارةِ إلى العناصرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي تُسهِمُ في تحديدِ المعنى الصرفيِّ.

٤- التحقيقُ أنَّ صيغةَ المزيدِ (اسْتَبْدَلَ) تدلُّ على معنى (الطَّلَبِ) في سورةِ البقرةِ، لا على معنى (الأَخْذِ)، ولا معنى (التَّأْكِيدِ).

٥- الدَّوْرُ في التفسيرِ: أن يكونَ اللفظُ المستعملُ للتفسيرِ مجهولَ المعنى، ولا يُفهَمُ معناهُ إلّا باللفظِ المرادِ تفسيرُهُ، وهذا محالٌ؛ لأنَّهُ يعني أن يكونَ الشيءُ معلومًا قبل أن يكونَ معلومًا، وأن يتوقَّفَ الشيءُ على نفسِهِ. وفي بعضِ المصنَّفاتِ الصرفيَّةِ أمثلةٌ للدَّوْرِ الصرفيِّ، كالدَّوْرِ الحاصلِ في تفسيرِ (أَفْحَمْنَاكُمْ) بـ(وَجَدْنَاكُمْ مُفْحَمِين).

٦- التحقيقُ أنَّ صيغةَ المزيدِ (أَفْحَمَ) تدلُّ على معنى (الجَعْلِ)، لا على معنى (الوِجدانِ).

٧- التحقيقُ أنَّ المتكلِّمَ إذا جازَ أن يستعمِلَ المزيدَ (أَفْحَمَ) للدلالةِ على معنى (المصادفةِ) في قولِهِ: (هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ)، فإنَّ التفسيرَ الصرفيَّ الصحيحَ السليمَ من (الدَّوْرِ) هو قولُنا: (وَجَدْتُهُ فَاحِمًا)، أي: وجدتُهُ سَاكِتًا، وهو اسمُ فاعلٍ من المجرَّدِ (فَحَمَ)، كما أنَّ (السَّاكِتَ) اسمُ فاعلٍ من المجرَّدِ (سَكَتَ).

٨- التحقيقُ أنَّ معنى (الوِجدانِ) في الفعلِ المزيدِ (أَفْحَمَ) قد يُفهَمُ مِن دلالةِ صيغةِ (أَفْعَلَ) على معنى (الجَعْلِ)، لا من صيغةِ (أَفْعَلَ) نفسِها.

٩- قد يخطئُ بعضُ الصرفيّين عند التفريقِ بينَ بعضِ المصطلحاتِ الصرفيَّةِ، كأن يُقيِّدَ (المصطلحُ) بالدلالةِ على معنًى أخصَّ من المعنى الذي وُضِعَ لهُ في الأصلِ الاصطلاحيِّ.

١٠- التحقيقُ أنّ صيغةَ (اسْتَفْعَلَ) إذا صحَّ استعمالُها للدلالةِ على معنى (الاعتقادِ)، فإنَّ الاعتقادَ الذي يسبقُ الوِجدانَ قد يوافقُ الوجدانَ، وقد يخالفُهُ. أمَّا الاعتقادُ الذي يسبقُهُ الوجدانُ، فيكونُ مستمدًّا من الوجدانِ، ومطابقًا لهُ، سواء أطابق الواقعَ العامَّ، أم لم يطابقْهُ.

١١- التحقيقُ أنَّ الإدراكَ في (الاعتقادِ والوجدانِ) نِسْبِيٌّ، وأنَّ الواقعيَّةَ فيهما نِسْبِيَّةٌ، بمعنى أنَّ لكلِّ مدركٍ واقعًا ذا عناصرَ عقليَّةٍ ونفسيَّةٍ: عامَّةٍ (يشاركهُ فيها غيرُهُ)، أو خاصَّةٍ (لا يشاركُهُ فيها أحدٌ غيرُهُ). والشواهدُ الدالَّةُ على النِّسْبِيَّة في (الإدراكِ)، والنِّسْبِيَّةِ في (واقعِ المدركِ)، أكثرُ من أن تحصى.

١٢- التحقيقُ أنَّ الوجدانَ في صيغةِ (اسْتَفْعَلَ) يوافقُ الوجدانَ في صيغةِ (أَفْعَلَ). والفرقُ بينَ دلالةِ صيغةِ (أَفْعَلَ) ودلالةِ صيغةِ (اسْتَفْعَلَ) على هذا المعنى: أنَّ الأُولى تُستعمَلُ للدلالةِ على معنى (الوِجدانِ) مطلقًا، بخلافِ الثانيةِ، فإنَّها تُستعمَلُ للدلالةِ على معنى (الوِجدانِ) مقيَّدًا بمعنى (المبالغةِ) تنصيصًا.

١٣- تُستعمَلُ بعضُ الصيغِ الصرفيَّةِ استعمالاتٍ مختلفةً، تبعًا لاختلافِ السياقاتِ التي تردُ فيها. وقد يغفلُ بعضُ العلماءِ عن صحَّةِ بعضِ تلكَ الاستعمالاتِ، فيقصرُ الصيغةَ الصرفيَّةَ

على استعمالٍ خاصٍّ دونَ ما سواهُ.

١٤- التحقيقُ أنَّ استعمالَ (الْمَلِيءِ) مُوافقًا لاسمِ المفعولِ (الْمَمْلُوءِ) ليسَ خطأً لغويًّا؛ لأنَّ (الْمَلِيءَ) يُستعمَلُ في بعضِ السياقاتِ للدلالةِ على معنى المفعولِ (الْمَمْلُوءِ)، معَ التنصيصِ على (المبالغةِ)، كما في (الْمَجْرُوحِ والْجَرِيحِ). وهو استعمالٌ واردٌ في بعضِ المعجماتِ العربيَّةِ القديمةِ، وفي بعضِ الرواياتِ، والأشعارِ، والأقوالِ، قديمًا، فليسَ من مبتدعاتِ العصرِ الحديثِ.

الهوامش:

(١)- ينظر: التعريفات، الشريف الجرجانيّ: ٤٨.

(٢)- ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمَّام حسّان: ١٦٣-١٦٥.

(٣)- الكتاب، سيبويه: ٤/٧٣-٧٤.

(٤)- البقرة: ٦١.

(٥)- جامع البيان، الطبريّ: ٢/١٩، وينظر: الوسيط، الواحديّ: ١/١٤٦، ونظم الدرر، البقاعيّ: ١/١٤٧، وإرشاد العقل السليم، أبو السعود: ١/١٨١.

(٦)- المحرّر الوجيز، ابن عطيّة: ١/١٥٣، وينظر: زاد المسير، ابن الجوزيّ: ١/٧١، والبحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ: ١/٣٩٦، وتفسير ابن عرفة: ١/١٢٠، وروح المعاني، الآلوسيّ: ١/٢٧٥، وتفسير القرآن الحكيم، محمّد رشيد رضا: ١/٣٣١.

(٧)- التحرير والتنوير، ابن عاشور: ١/٥٢٣.

(٨)- ينظر: التعريفات: ٩٢، والبحث اللغويّ عند العرب، د. أحمد مختار عمر: ١٦٩.

(٩)- ينظر: المصنّف، ابن أبي شيبة: ١١/٢٥٩، والأخبار الموفّقيّات، الزبير بن بكّار: ١٤٨، والعقد الفريد، ابن عبد ربّه: ١/٣١٩، والأمالي، القاليّ: ٢/١١٤.

(١٠)- شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ: ١/٩٠-٩١.

(١١)- ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكّيت: ٢٥٠، وأدب الكاتب، ابن قتيبة: ٤٣٤، وغريب الحديث، ابن قتيبة: ١/٤٠٨، وديوان الأدب، الفارابيّ: ٢/٣٣٧، وغريب الحديث، الخطّابيّ: ١/٧١٦، والمحتسب، ابن جنّي: ٢/٢٨، والصحاح، الجوهريّ: ٥/٢٠٠٠، والمحكم، ابن سيده: ٣/٣٩٣، والمخصّص، ابن سيده: ٤/٣٠٤، وأساس البلاغة، الزمخشريّ: ٢/١٠، والمفصّل، الزمخشريّ: ٣٧٣، وشمس العلوم، نشوان الحميريّ: ٨/٥١١٥.

(١٢)- ينظر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة: ٣/٢١٣.

(١٣)- ينظر: تاج العروس، الزَّبيديّ: ٣٣/١٩٨.

(١٤)- الكتاب: ٤/٥٥.

(١٥)- شرح شافية ابن الحاجب: ١/٨٦.

(١٦)– العين، الخليل: ٣/٢٥٣–٢٥٤، وينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد: ١/٥٥٦، والمحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد: ٣/٣٤٥.

(١٧)– في الأصل المطبوع: (محاجِيَه) بالحاء، والصواب ما أثبتناه.

(١٨)– تهذيب اللغة، الأزهريّ: ٥/١٢٣.

(١٩)– ضبطَ المحقِّقُ عبدُ السلامِ هارون الفعلَ (فَحمَ) في هذا النصِّ بضمِّ الحاءِ، ولم أجدهُ عند غيرِهِ.

(٢٠)– مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤/٤٧٩.

(٢١)– شمس العلوم: ٨/٥١١٥.

(٢٢)– ينظر: تهذيب اللغة: ١١/١٢٣، والمحكم: ٨/٢٨٨.

(٢٣)– ينظر: علل النحو، ابن الورّاق: ٣٧٧، واللباب، العكبريّ: ١/٤١٦.

(٢٤)– لسان العرب، ابن منظور: ١٢/٤٤٩.

(٢٥)– تاج العروس: ٣٣/١٩٩.

(٢٦)– مسند أحمد: ٤٢/٩٢، رقم: (٢٥١٧٤)، والسنن الكبرى، النسائيّ: ٨/١٥٢، رقم: (٨٨٤٣).

(٢٧)– طرح التثريب، الحافظ العراقيّ: ٧/٥٣.

(٢٨)– ديوان الأخطل: ١٠٦.

(٢٩)– ديوان نابغة بني شيبان: ٣٦.

(٣٠)– ديوان ابن الروميّ: ١/١٤٣.

(٣١)– ديوان ابن الروميّ: ٦/٢٢٦٠.

(٣٢)– ديوان البحتريّ: ٣/١٤٩٨.

(٣٣)– ديوان السريّ الرفّاء: ٤٠٠.

(٣٤)– ديوان المتنبّي: ١٥.

(٣٥)– ديوان مهيار الديلميّ: ٢/٣٤٢.

(٣٦)– شرح شافية ابن الحاجب: ١/٩١، هامش (١).

(٣٧)– شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/٤٥٨.

(٣٨)– ينظر: الكتاب: ٤/٧٠، والأصول، ابن السرّاج: ٣/١٢٨، والمفصّل: ٣٧٤، والممتع الكبير، ابن عصفور: ١٣٢.

(٣٩)– ينظر: دقائق التصريف، المؤدّب: ١٦٨، وهمع الهوامع، السيوطيّ: ٣/٢٦٩.

(٤٠)– ينظر: نزهة الطرف، الميدانيّ: ١٦، وشرح شافية ابن الحاجب: ١/١١١.

(٤١)– سبقَ الفارابيُّ ابنَ مالكٍ إلى هذا التقييدِ، فقالَ في كتابِهِ (ديوان الأدب: ٢/٤٣٦): ((وَمِنْهَا مَا يَكُونُ بِمَعْنَى عَدِّ الشَّيْءِ شَيْئًا آخَرَ، كَقَوْلِكَ: اسْتَحْسَنَهُ، وَاسْتَمْلَحَهُ))، فقولهُ: ((شَيْئًا آخَرَ)) قريبٌ من قولِ ابنِ مالكٍ: ((وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ)).

(٤٢)– شعر طُريح بن إسماعيل الثقفيّ: ٨٦.

(٤٣)– ديوان العبّاس بن الأحنف: ١٧٢.

(٤٤)– ديوان أبي العتاهية: ٢٣٩.

(٤٥)- ديوان أبي تمَّام: ٢٢/١.

(٤٦)- ديوان أبي تمَّام: ١٤٥/٤.

(٤٧)- ديوان ابن الروميّ: ٢٥٨٠/٦.

(٤٨)- ديوان ابن الروميّ: ٢٥٣٤/٦.

(٤٩)- ديوان ابن الروميّ: ٢٠٩٩/٥.

(٥٠)- ديوان ابن الروميّ: ٢٣٣٨/٦.

(٥١)- ديوان المتنبّي: ٢٦٠.

(٥٢)- ديوان أبي فراس الحمدانيّ: ٣٣٨.

(٥٣)- ديوان الشريف الرضيّ: ١٩٦/٢.

(٥٤)- ديوان مهيار الديلميّ: ٢٠٤/٣.

(٥٥)- ديوان أسامة بن منقذ: ٢٠٦.

(٥٦)- ديوان ابن الفارض: ١٥٦.

(٥٧)- ديوان البهاء زهير: ٢١٦.

(٥٨)- الكتاب: ٦٠/٤، وينظر: الأصول: ١١٨/٣، والمفتاح، عبد القاهر الجرجانيّ: ٤٩، والمفصَّل: ٣٧٣، والشافية، ابن الحاجب: ١٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ٩٠/١-٩١.

(٥٩)- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١١٠/١.

(٦٠)- ينظر: قل ولا تقل، د. مصطفى جواد: ١١/١.

(٦١)- الأيَّام، د. طه حسين: ٢٤/٢.

(٦٢)- معجم الأخطاء الشائعة، العدنانيّ: ٢٣٨.

(٦٣)- ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: ١٣٧، ومعاني الأبنية، د. فاضل السامرَّائيّ: ٥٣-٥٥.

(٦٤)- العين: ٣٤٦/٨.

(٦٥)- الزاهر، أبو بكر بن الأنباريّ: ٣٩٤/٢.

(٦٦)- ديوان الأدب: ١٢٦/١.

(٦٧)- ديوان الأدب: ٣٨٧/١.

(٦٨)- شعب الإيمان، البيهقيّ: ٢٧١/٧، رقم: (١٠٢٧٦).

(٦٩)- التذكرة الحمدونيّة، ابن حمدون: ١٣٣/٧.

(٧٠)- ديوان أبي الأسود الدؤليّ: ١٦٠.

(٧١)- هو بكر بن خارجة، شاعر عبّاسيّ مغمور، من أهل الكوفة، مولى لبني أسد، وكان ماجنًا، معاقرًا للشرب في منازل الخمّارين وحاناتهم، لا تُعرَفُ سنةُ وفاتِهِ، ينظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهانيّ: ١٦٥/٢٣.

(٧٢)- الأغاني: ١٦٦/٢٣.

(٧٣)- ديوان محمود الورَّاق: ٧٠.

(٧٤)- ديوان أبي تمَّام: ٩/٢.

(٧٥)- معجم البلدان، ياقوت الحمويّ: ١٧٧/٣-١٧٨.

(٧٦)- النبأ: ٣٤.

(٧٧)- شرح السنَّة، البغويّ: ٢٠١/١٥.

(٧٨)- الكشّاف، الزمخشريّ: ٤٥٩/٥.

(٧٩)- رحلة بنيامين التطيليّ: ٣٥٣.

(٨٠)- نهاية الأرب في فنون الأدب، النويريّ: ٤٤/٨.

(٨١)- ينظر: كتاب الألفاظ والأساليب، محمّد شوقيّ أمين، ومصطفى حجازيّ: ١٧٣/١-١٧٤، والقرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب، محمّد شوقيّ أمين، وإبراهيم الترزيّ: ١٣٦، ومعجم الصواب اللغويّ، د. أحمد مختار عمر: ٧٢٧/١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأخبار الموفَّقيَّات، الزبير بن بكَّار (ت٢٥٦هـ)، تحقيق د. سامي مكّيّ العانيّ، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجاريّة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العماديّ (ت٩٨٢هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت.
- أساس البلاغة، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- إصلاح المنطق، ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- الأصول في النّحو، ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهانيّ (ت٣٥٦هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- الأمالي، أبو عليّ القاليّ (ت٣٥٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.
- الأيّام، د. طه حسين (ت١٩٧٣م)، القاهرة، مطابع الهيأة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

- البحث اللغويّ عند العرب، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تاج العروس، الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق لجنة، الكويت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م-١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور (ت١٩٧٣م)، تونس، الدار التونسيّة، ١٩٨٤م.
- التذكرة الحمدونيّة، ابن حمدون (ت٥٦٢هـ)، تحقيق إحسان عبّاس، وبكر عبّاس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تحقيق محمّد صدّيق المنشاويّ، القاهرة، دار الفضيلة، ٢٠٠٤م.
- تفسير ابن عرفة (ت٨٠٣هـ)، تحقيق جلال الأسيوطيّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا (ت١٩٣٥هـ)، القاهرة، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- تهذيب اللغة، الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق لجنة، القاهرة، مطابع سجلّ العرب، ١٩٦٤م-١٩٦٧م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق د. عبد اللّه بن عبد المحسن التركيّ، مصر - الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزيّ منير بعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب (ت ق٤هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دمشق، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ديوان ابن الروميّ (ت٢٨٣هـ)، تحقيق د. حسين نصّار، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ديوان ابن الفارض (ت٦٣٢هـ)، بيروت، دار صادر، د.ت.
- ديوان أبي الأسود الدؤليّ (ت٦٩هـ)، صنعة أبي سعيد السكّريّ (ت٢٩٠هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- ديوان أبي تمَّام (ت٢٣١هـ)، بشرح الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمّد عبده عزّام، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م.

- ديوان أبي العتاهية (ت٢١١هـ)، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- ديوان أبي فراس الحمداني (ت٣٥٧هـ)، شرح د. خليل الدويهي، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- ديوان الأخطل (ت٩٠هـ)، شرح مهديّ محمّد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- ديوان الأدب، الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق د. أحمد مختار عمر، ومراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة، مؤسّسة دار الشعب، ١٩٧٤م - ١٩٧٨م.

- ديوان الأمير الفارس أسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ)، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- ديوان البحتريّ (٢٨٤هـ)، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م.

- ديوان البهاء زهير (ت٦٥٦هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ومحمّد طاهر الجبلاويّ، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

- ديوان السريّ الرفّاء (ت٣٦٦هـ)، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- ديوان الشريف الرضيّ (ت٤٠٦هـ)، شرح د. محمود مصطفى حلاوي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- ديوان العبّاس بن الأحنف، شرح وتحقيق د. عاتكة الخزرجيّ، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

- ديوان المتنبّي (ت٣٥٤هـ)، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- ديوان محمود الورّاق (ت نحو٢٢٥هـ)، تحقيق د. وليد القصّاب، الإمارات - عجمان، مؤسّسة الفنون، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

- ديوان مهيار الديلميّ (ت٤٢٨هـ)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م - ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.

- ديوان نابغة بني شيبان (ت١٢٥هـ)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

- رحلة بنيامين التطيليّ (ت٥٦٩هـ)، الإمارات – أبو ظبي، المجمع الثقافيّ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسيّ (ت١٢٧٠هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.

- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهديّ، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- السنن الكبرى، النسائيّ (ت٣٠٣هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكّة المكرَّمة، المكتبة المكِّيَّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدويّ المختون، مصر – الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- شرح السنَّة، البغويّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، المكتب الإسلاميّ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.

- شعب الإيمان، البيهقيّ (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أبي هاجر محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- شعر طُرَيح بن إسماعيل الثقفيّ (ت١٦٥هـ)، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٨٧م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميريّ (ت٥٧٣هـ)، تحقيق لجنة، بيروت – دار الفكر المعاصر، دمشق – دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- الصحاح، الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

- طرح التثريب في شرح التقريب، الحافظ العراقيّ (ت٨٠٦هـ)، وابنه: أبو زرعة العراقيّ (ت٨٢٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.
- العقد الفريد، ابن عبد ربّه (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د. مفيد محمّد قميحة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- علل النحو، ابن الورّاق (ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- العين، الخليل (ت١٧٥هـ)، تحقيق د. مهديّ المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائيّ، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٠-١٩٨٢م.
- غريب الحديث، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق د. عبد اللّه الجبوريّ، بغداد، مطبعة العانيّ، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- غريب الحديث، الخطّابيّ (ت٣٨٨هـ)، تحقيق عبد الكريم العزباويّ، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م - ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب، محمد شوقيّ أمين، وإبراهيم الترزيّ، القاهرة، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- قل ولا تقل، د. مصطفى جواد (ت١٩٦٩م)، دمشق، دار المدى، ٢٠٠١م.
- الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- كتاب الألفاظ والأساليب، محمد شوقيّ أمين، ومصطفى حجازيّ، القاهرة، مجمع اللغة العربيّة، ١٩٧٦م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق لجنة، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دمشق - دار الفكر، بيروت - دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، د.ت.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان (ت٢٠١١م)، المغرب - الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩٤م.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق عليّ النجديّ ناصف، ود. عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، د.ت.

– المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطيّة الأندلسيّ (ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

– المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداويّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

– المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

– المخصّص، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

– مسند أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

– المصنّف، ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق أبي محمّد أسامة بن إبراهيم بن محمّد، القاهرة، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

– معاني الأبنية في العربيّة، د. فاضل السامرّائيّ، عمَّان، دار عمّار، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

– معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدنانيّ، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

– معجم البلدان، ياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، بيروت، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

– معجم الصواب اللغويّ، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

– معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة (ت١٩٨٧م)، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

– المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق عليّ توفيق الحمد، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د. عليّ بو ملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

- نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني (ت٥١٨هـ)، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعيّ (ت٨٨٥هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهديّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- نهاية الأرب في فنون الأدب، النويريّ (ت٧٣٣هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحديّ (ت٤٦٨هـ)، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.